



تذكّر تصريحات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إن الجيش التركي مستعد للقيام بحملات عسكرية جديدة "لتوضيغ منطقة عمليات درع الفرات التي شكلت خنجرًا في قلب مشروع تشكيل منطقة إرهابية في سوريا"، تذكّر بالأمر الذي لم تستبعده أنقرة، وهو شن حملات عسكرية جديدة داخل سوريا، منذ إعلانها رسمياً إنتهاء عملية درع الفرات في أبريل/ نيسان الماضي.

لا يمكن تجاهل تحقيق العملية التركية - السورية أهدافها المعلنة، في محاربة تنظيم داعش، وتطهير الشريط الحدودي من جرابلس إلى أعزاز، في تنااغمٍ مع الأهداف المعلنة للتحالف الدولي وروسيا المعادي لتنظيم داعش، وكذلك قطع الطريق على تمدد المليشيات الكردية للسيطرة على كامل الشريط الحدودي مع تركيا، وهو ما يتنااغم مع أهداف المؤسسة العسكرية التركية، ومع الرأي العام التركي والسوسي (ال رسمي والمعارض) الرافض أي مشاريع انفصالية.

ويجدر التذكير بالظروف والأسباب التي رافقت انطلاق عملية درع الفرات، حيث بدأ الجيش التركي عملية عسكرية في سوريا قبل قرابة عام، في خطوةٍ تتصدى بها أنقرة للتهديدات والتآثيرات، بسبب غياب الدولة في الجارة سوريا، والأهم في ذلك كله تحرير المناطق التي تضرر سكانها، وإعادة المهجرين منها، بعد سيطرة المليشيات الكردية و"داعش" عليها، ومن

شأن هذا التغير السياسي والعسكري في سوريا دعم الاستقرار الإقليمي.

صحيح أن خطوة تركيا كانت "متاخرة" في وقت أخذت فيه مليشيات انفصالية التمدد لقطع أوصال سوريا، وتهديد الأمن القومي التركي مباشرة، إلا أنه يمكن تفسير التأخر بأن أنقرة لم تكن ترغب في القيام بأي تحرك عسكري خارج أراضيها، من دون غطاء دولي، وعرقل ذلك أيضاً التوتر التركي - الروسي، الذي ساد خلال ثمانية أشهر، إلا أن مساعدة الجانب الكردي إلى تحقيق مشروعه، باستغلال الفوضى التي تجتاح سوريا، جعل أنقرة تجد ألا مفر لها من التدخل بنفسها.

واليوم، لا يمكن أيضاً عدم الربط بين الإسراع الكردي في إعلانه عن انتخابات في المناطق التي يسيطر عليها داخل أراضي الجمهورية العربية السورية، والتحركات العسكرية على الحدود السورية التي باتت تأخذ وتيرة أسرع.

ويمكن تلخيص أهداف تركيا التي أرادت تحقيقها بعملية درع الفرات: إيقاف تمدد "داعش" وتأمين حدود تركيا، وإجبار حزب العمال الكردستاني في امتداده السوري على التراجع إلى شرق نهر الفرات "مبدئياً"، ومنعه من تنفيذ مخططه بمحاصرة تركيا من الجنوب الشرقي، وبالتالي تقسيم سوريا، ودعم المجموعات المعتمدة الصديقة على الأرض، وكسب تعاطف الناس هناك. وعلى صعيد سياسة تركيا الداخلية، أشغالت هذه العملية الجيش بحماية الأمن القومي التركي خارج الحدود.

لا يخفى أن تركيا استطاعت جمع المتناقضات، لتبدل مواقف مختلف الأطراف تجاه تدخلها العسكري المباشر "الأول" في سوريا، فلم تعد روسيا تعارض تحليل الطيران التركي في الأجواء السورية (للمرة الأولى بعد أزمة إسقاط المقاتلة الروسية)، وأيدت واشنطن العملية العسكرية التركية، وشاركت فيها طائرات التحالف الدولي والطائرات من دون طيار التي تتبع له، كما تخلت فصائل سورية معارضة عن موقفها الرافض قتال تنظيم داعش، وحصر نشاطها بقتال النظام السوري.

صحيح أن الأتراك يغيرون مواقفهم بسرعة وسلامة. وهنا تعتبر عودة العلاقات التركية - الروسية التغيير الأهم في الشأن السوري، إلا أن التغير الحقيقي الذي يمكن أن تتحققه تركيا في شأن الحرب في سوريا، والمنطقة عموماً، هو أن تكون جسراً بين كل الأطراف. وصعوبة المرحلة أن على عاتق أنقرة مهمة إثبات قدرتها على إحداث فرق في مسار الأحداث في سوريا، بعد أن باتت كل الأطراف تدرك استحالة فوز طرف واحد دون الأطراف الأخرى.

يمكن القول إن التحركات العسكرية التركية، أخيراً، في سوريا في شقٍ منها، نتيجة للتقارب التركي - الروسي، وإن العلاقات الروسية - التركية آخذة في التحسن، فروسيا تفهم مصالح تركيا في المناطق الشمالية السورية، وهي تشبه مصالح روسيا في شرق أوكرانيا، وليس صعباً التكهن بأن الذي يدعم الموقف التركي في شأن حزب العمال الكردستاني الآن أكثر، سيكون لديه أفضل العلاقات مع أنقرة.

مساعدة أنقرة في عودة من يرغب من اللاجئين والنازحين السوريين إلى مناطقهم التي فروا منها، إن كان بسبب سيطرة "داعش" أو مليشيات الكردية، تجعلنا نتوقع عودة عشرات الآلاف السوريين الذين لجأوا إلى دول الجوار، بعد أن يتم تحرير منبج وتل رفعت و12 منطقة أخرى، (خير مثل جرابلس وعودة آلاف إليها بعد تحريرها)، حيث ليس لتركيا أي مصلحة في استمرار الحرب في سوريا، فلم تقل أنقرة منها سوى المشكلات طوال السنوات الخمس الماضية.

يتصدر منع مليشيات كردية من إنشاء كيان عازل على حدودها، أولويات الحكومة التركية، حيث تخشى تركيا نجاح جهود الأكراد في إقامة منطقة حكم ذاتي في سوريا على غرار المنطقة الكردية في شمال العراق، وهو ما قد يحفز طموحات الأكراد بإقامة دولة انفصالية مماثلة في تركيا.

يبقى القول إن أي تحرك عسكري تركي جديد قادم في سوريا يتناقض مع أهداف المؤسسة العسكرية التركية، ومع الرأي العام

التركي والسوسي (ال رسمي والمعارض) الرافض أي مشاريع انفصالية تحت مسميات ناعمة (فيدرالية، إدارة ذاتية).

العربي الجديد

المصادر: